

مدى إمكانية إقامة صناديق الاستثمار في العراق من أجل تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية

Possibility of Establishing Investment Funds In Iraq to Enhance The Efficiency of The Security Market

الباحث جهاد فيصل جهاد الجليحاوي *

Jihad Faisal Jihad

jihadalkendi@yahoo.com

أ.م.د. كمال كاظم جواد الشمري *

Dr. Kamal Kazem Jawad

unv.kamal@yahoo.com

المخلص :

تعد صناديق الاستثمار واحدة من اهم الابتكارات المالية التي عرفت استخداماً واسعاً على مستوى العالم، وذلك عن طريق ما توفره من فرص للمستثمرين الصغار الذين ليس لديهم موارد مالية كافية او ليس لديهم خبرة او وقت كافي للدخول الى سوق الأوراق المالية. إذ هدفت الدراسة الى بيان مدى إمكانية إقامة صناديق الاستثمار في العراق، فضلاً عن تشجيع الاسواق المالية على إنشاء صناديق الاستثمار وحث المستثمرين افراداً أم مؤسسات على الدخول للاستثمار في الصناديق والاستفادة من الخبرات والمهارات الموجودة لدى مديري تلك الصناديق ما سوف يسهم في تعزيز كفاءة سوق الاوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة بمجموعة تساؤلات رئيسة منها، هل تتوفر المتطلبات الرئيسية لدى المصارف لإنشاء صناديق الاستثمار؟ هل تتوفر فوائض مالية لدى المستثمرين للمشاركة بها في صناديق الاستثمار؟ . ومن اجل الوصول الى ذلك تم توزيع (25) استمارة استبانة لكل من المدير والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ،تضمنت الاستبانة الموزعة على مديري المصارف مجموعة متغيرات تهدف الى بيان توفر المتطلبات الرئيسية لدى المصارف لإنشاء صناديق الاستثمار، منها (التشريعات والقوانين، الموارد المالية، تكنولوجيا المعلومات، الخبرات الفنية، المهارات الادارية، الموارد البشرية). اما استبانة المستثمرين فتضمنت ايضاً مجموعة متغيرات، منها (الحاجة الى صناديق الاستثمار، الموارد المالية، المركز المالي للمستثمرين، درجة المخاطرة، تكنولوجيا المعلومات). جرى تحليل الاستبانات باستخدام برنامج (Excel) وتم التوصل الى مجموعة استنتاجات أهمها توفر المتطلبات الاساسية اللازمة لإنشاء صناديق الاستثمار في العراق سواء من ناحية القوانين والموارد المالية وتكنولوجيا المعلومات والخبرات الفنية لإدارة الصناديق، فضلاً عن ان هناك رغبة لدى المستثمرين العراقيين في التعامل مع صناديق الاستثمار بسبب حاجتهم الماسة لها. وأخيراً اوصت الدراسة عند انشاء صناديق الاستثمار يجب العمل على تنويع مجالات الاستثمار في الصناديق عن طريق محافظ استثمارية بمختلف القطاعات لتحقيق افضل العوائد الى المستثمرين بأقل مخاطرة .

الكلمات المفتاحية : سوق الاوراق المالية ،صناديق الاستثمار ، المصارف، المستثمرين

Abstract :

Investment funds are one of the most widely recognized financial innovations in the world, By offering opportunities to investors who do not have the financial resources, experience or time to enter the securities market. The study aims at showing the possibility of setting up investment funds in Iraq and stimulating the financial markets to establish investment funds and motivate investors individuals or institutions to enter into investment funds and benefit from the expertise and skills of the managers of these funds, which contributes to enhancing the efficiency of the stock market. The problem of the study was a set of main questions. Are the main requirements for banks to establish investment funds? Are there financial surpluses for investors to participate in investment funds?. Distribution of (25)

form for both managers and investors in the Iraqi market for securities, the form distributed to bank managers a set of variables aimed at showing the availability of the main requirements of banks to establish investment funds, including (laws, financial resources, information technology, expertise, skills Administration, Human Resources). The investors' form also included a set of variables, including (the need for investment funds, financial resources, the financial position of investors, risk level, information technology). The forms were analyzed using the Excel program. A set of conclusions has been reached on whether the basic requirements for the establishment of investment funds in Iraq, whether in terms of laws, financial resources, information technology and technical expertise of fund management, are available, and that Iraqi investors are interested in dealing with investment funds because of their need. Finally, the study recommended the establishment of investment funds to diversify the investment areas in the funds through investment portfolios in various sectors to achieve the best returns to investors with less risk.

Keywords: Security Market ,Mutual Funds , Banks, Investors

المبحث الأول

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن السوق المالي والمؤسسات المالية العراقية لم تهتم بصناديق الاستثمار بشكل كافٍ على الرغم من الانتشار الواسع لها وإمكانية تطبيقها في اغلب البلدان العربية، لذلك برزت مشكلة البحث لإيجاد الوسائل الحديثة التي يمكن ان تساعد على تعزيز كفاءة الاسواق المالية. وبناءً على تلك المعطيات يمكن صياغة الاشكاليات الرئيسية كالاتي : هل تتوفر المتطلبات الرئيسية لدى المصارف العراقية لإنشاء صناديق الاستثمار ؟ هل تتوفر فوائض مالية لدى المستثمرين للمشاركة بها في صناديق الاستثمار ؟

ثانياً : هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- 1- بيان إمكانية إقامة صناديق الاستثمار في المصارف العراقية.
- 2- تشجيع المصارف في العراق على إنشاء صناديق الاستثمار .
- 3- تشجيع المستثمرين الجدد افراداً ام مؤسسات على الدخول للاستثمار في الصناديق والاستفادة من الخبرات والمهارات الموجودة لدى مديري تلك الصناديق .
- 4- رفع الوعي الاستثماري للجهات المهمة بسوق العراق للأوراق المالية والجهات المختصة بإدارة الاستثمارات وتعريفهم بصناديق الاستثمار .
- 5- تعزيز كفاءة سوق العراق للأوراق المالية عن طريق صناديق الاستثمار.

ثالثاً: فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث بالاتي :

- 1- تتوفر المتطلبات الاساسية في المصارف لإنشاء صناديق الاستثمار بالعراق.
- 2- ستسهم صناديق الاستثمار في حل مشاكل صغار المستثمرين الذين لديهم فوائض مالية وليس لديهم الخبرة او الوقت الكافي للاستثمار داخل سوق العراق للأوراق المالية .
- 3- تؤدي صناديق الاستثمار دوراً فعالاً في تعزيز كفاءة سوق العراق للأوراق المالية .

رابعاً : أهمية البحث

تأتي أهمية البحث عن طريق مجموعة من النقاط الآتية :

- 1- إظهار الدور الذي يمكن أن تؤديه صناديق الاستثمار في تعزيز الأسواق المالية لما لها من دور مهم في أزاله التخوف من استخدام هذه الأداة المالية و اعطاء الثقة للمستثمر بهذه الصناديق.
- 2- إعطاء رؤية علمية في إطار متكامل من التطورات النظرية والتطبيقية التي تبين الفعالية الاقتصادية لصناديق الاستثمار في الأسواق المالية بالتركيز على صناديق الاستثمار يعدها مركزاً استثمارياً جيداً له تأثيرات كبيرة في جذب المدخرات واستثمارها لتحقيق الأرباح .
- 3- اللقاء الضوء على الأداة الاستثمارية الحديثة والمهمة التي تخدم المستثمر سواء أكان فرداً أم مؤسسة مثل المصارف، إذ تعمل صناديق الاستثمار على تكوين محفظة مالية متنوعة تعمل على تقليل المخاطر و تنشيط سوق الأوراق المالية .

خامساً: حدود البحث

تضمن البحث إجراء دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية لآراء عينة عشوائية من المديرين الرئيسيين في المصارف الحكومية والاهلية والمستثمرين في محافظة بغداد بواقع (25) استمارة استبانة موزعة لكلاهما وجرى تحليلها باستخدام برنامج Excel لبيان مدى امكانية انشاء صناديق الاستثمار في العراق ومدى تعامل المستثمرين معها.

سادساً: هيكلية البحث

تم تقسيم هيكلية البحث الى اربعة مباحث ، الأول تضمن منهجية البحث في حين تضمن المبحث الثاني الإطار النظري لصناديق الاستثمار، والمبحث الثالث فقد تناول اختبار مدى امكانية اقامة صناديق الاستثمار في العراق عن طريق تحليل بيانات الاستثمارات الموزعة على المصارف والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ،واخيراً المبحث الرابع الذي تناول الاستنتاجات و التوصيات التي توصل اليها الباحث .

المبحث الثاني**الإطار النظري لصناديق الاستثمار****أولاً : النشأة التاريخية لصناديق الاستثمار**

لا يوجد هناك اتفاقاً بين الباحثين على تحديد المكان والزمان الذي شهد بداية ظهور صناديق الاستثمار، لكن الدول الأوروبية تعد هي السابقة في تأسيس هذا النوع من الصناديق، إذ ترى بعض الدراسات بان فكرة إنشاء الصناديق الاستثمارية بدأت في أوروبا وتحديداً في هولندا عام 1822 (Lekovic&Gnjatovic, 2018 :197). وتشير دراسة أخرى إلى إن اسكتلندا هي أول من بدأ بالعمل على إنشاء صناديق الاستثمار عام 1870 إذ قاموا بابتكار الصناديق المغلقة ذات الرأس مال الثابت، وأصبح بإمكان المستثمرين الصغار إيداع أموالهم لدى إدارة صناديق الاستثمار في بورصة الأسواق المالية (البديوي، 2007 : 91). ثم انتقلت الى الولايات المتحدة في عام 1924، وبعد ذلك حققت انتشار كبير في عام 1929، لذلك صدر قانون الأوراق المالية الخاص بتنظيم العمل في صناديق الاستثمار عام 1940 تحت مسمى قانون شركات الاستثمار. ثم انتشرت الى باقي الدول الاخرى خلال عقد الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي بشكل ملحوظ، ففي بريطانيا تم تأسيس اول صندوق استثمار مغلق في عام 1931 ثم تطور هذا الصندوق ليأخذ الشكل المفتوح في عام 1966. اما في فرنسا فقد كانت بداية الصناديق في عام 1945، بينما في ألمانيا أسست في عام 1950، وبعد ذلك

وصلت الى باقي دول اوربا واليابان (صلاح الدين، 2018: 131). أما عربياً فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من اذ نشأة صناديق الاستثمار ففي عام 1927 كانت بداية مارسة نشاط صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية عن طريق البنك التجاري الوطني بإنشاء صندوق البنك الأهلي التجاري والذي كان يستهدف صغار المستثمرين لاسيما العمال المغتربين، ثم توصل إنشاء صناديق الاستثمار السعودية ليلبغ عددها (51) صندوقاً عام 1992 الى ان وصل عددها في عام 2016 الى (275) صندوقاً، اما بالنسبة الى الكوي فاحتلت المرتبة الثانية عربياً، ففي عام 1985 قامت بإنشاء أول صندوقين استثماريين بهدف استثمار المدخرات بالأسهم الأمريكية والسندات الدولية ثم اخذت تتزايد ليصل عددها الى (87) صندوقاً في عام 2016 (سلمى، 2017: 105). ثم وصلت فكرة انشاء صناديق الاستثمار الى مصر و حصل صندوق استثمار البنك الأهلي المصري على اول ترخيص من هيئة سوق المال عام 1944 وبعدها صدرت تراخيص تباعاً لصناديق الاستثمار حتى بلغ عددها (22) صندوقاً نهاية عام 2000. وبعد ذلك وصلت الفكرة الى المغرب اذ صدر قانون التشريع في عام 1993 وتم انشاء اول صندوق استثماري عام 1995 يضم (85) صندوقاً، ومن ثم الى البحرين وعمان عام 1994 وبعدها الى لبنان عام 1996 ومن ثم الى الاردن عام 1997 (عوض والشديفات، 2006: 194). ثم الى الامارات العربية المتحدة عام 2011.

ثانياً : مفهوم صناديق الاستثمار

تعددت تعاريف صناديق الاستثمار بحسب الكتاب والباحثين بعدها أحد الأدوات المهمة المستخدمة في سوق الأوراق المالية فقد عُرِفَت صناديق الاستثمار بأنها عبارة عن مؤسسات المالية تجمع الأموال من الأفراد والشركات وتستثمرها في محافظ متنوعة من الأصول (Saunders & Cornett, 2012: 523). كما عرفت بأنها محافظ استثمار تعمل على تجميع المدخرات الفردية والأموال الفائضة عن حاجة الأفراد و المؤسسات المالية والشركات واستثمارها في الموجودات المالية وهذا يؤدي إلى جذب اكبر قدر ممكن من الفوائض المالية المعطلة من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، إذ أن تشغيل هذه الأموال واستثمارها في مشاريع تنموية يترتب عليه زيادة مستويات النمو في الاقتصاد الوطني بالاتجاه المطلوب الذي يحقق القيمة المضافة (العامري، 2012: 329). وفي تعريف آخر عرفت بأنها مؤسسة مالية تبيع الأسهم للمستثمرين وتستخدم الأموال لشراء الأوراق المالية، لذلك فهي تعد مصدر مهم للتمويل التجاري، وتركز هذه الصناديق على شراء الأسهم والسندات والأوراق المالية للشركات الصغيرة أو متوسطة الحجم والأوراق المالية للشركات الصناعية والاستثمارات الأجنبية (Parrino et al, 2012 : 36). ويرى الباحثين بأنها عبارة عن مؤسسة مالية تسعى الى تجميع مدخرات الافراد والمستثمرين مقابل تسليمهم صكوك أو وثائق استثمارية على ان تقوم ادارة الصناديق بتوظيف هذه المدخرات في تكوين محافظ بالأوراق المالية المتنوعة لتقليل المخاطر وتحقيق الاهداف المرجوة بما يخدم مصلحة المستثمرين وادارة الصندوق.

ثالثاً: أهمية صناديق الاستثمار

تبرز اهمية صناديق الاستثمار عن طريق الآتي : -

- 1- تعد صناديق الاستثمار أحد أهم الأساليب الحديثة والفعالة في تفعيل وتنشيط حركة التعاملات في أسواق الأوراق المالية، وذلك لكونها توسع قاعدة المتعاملين داخل هذه الأسواق، لاسيما في البلدان النامية والأسواق الناشئة التي هي بأمس الحاجة إلى تنشيط تلك التعاملات في السوق.
- 2- تحقق صناديق الاستثمار مصلحة مزدوجة بالنسبة للمستثمرين والاقتصاد الوطني على حد سواء، إذ إنها تمكن صغار المستثمرين من أن تكون لهم حصص متنوعة في المحافظ الاستثمارية، اما بالنسبة للاقتصاد الوطني، فهي تساعد في

- انعاش سوق الأوراق المالية عن طريق جذب مدخرات صغار المستثمرين لاستثمارها في تداول الأوراق المالية. (الدودان، 2018 : 12)
- 3- تخلق صناديق الاستثمار طلباً متزايداً على الأسهم، ما يعمل على زيادة معدل دوران الأوراق المالية في السوق، ومن ثم زيادة حجم وقيمة التداول.
- 4- تسهم صناديق الاستثمار في اتمام عمليات الخصخصة لاسيما في الدول النامية.
- 5- تساعد صناديق الاستثمار على تخفيض معدل التضخم بطريقة غير مباشرة عن طريق امتصاص السيولة النقدية من أيدي الاشخاص والمستثمرين والحد من الميل للاستهلاك.
- 6- تؤدي صناديق الاستثمار دوراً مهماً في زيادة الوعي الاستثماري لدى الجماهير وذلك عن طريق ما توفره من سهولة ومرونة في انشطتها الاستثمارية، وتشجيعهم على الاستثمار ولاسيما أصحاب الدخل المحدود عن طريق تخفيض الحد الأدنى الذي يُمكن لصغار المستثمرين استثماره عن طريق هذه الصناديق.
- 7- يؤدي وجود صناديق الاستثمار المحلية الى الحد من تهريب المدخرات الوطنية الى خارج البلد .
- 8- تحقق الصناديق عوائد افضل بالمقارنة بفوائد البنوك للأفراد المستثمرين في صناديق الاستثمار، اذ أنها تتضمن عوائد موزعة عن طريق محفظتها الاستثمارية، فضلاً عن الأرباح الرأسمالية نتيجة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية لها (1) (Rehan, et al, 2018).

رابعاً : انواع صناديق الاستثمار

تختلف أنواع الصناديق الاستثمارية بحسب رغبات وأهداف المستثمرين في هذه الصناديق، فعن طريق التجربة الأمريكية لصناديق الاستثمار بصفة لاسيما والتجارب العالمية الأخرى بصفة عامة يمكن تصنيف صناديق الاستثمار على أساس ما يأتي :-

- 1- **التصنيف وفقاً لهيكل رأس المال**، يمكن تقسيم صناديق الاستثمار على أساس هيكل رأس المال كالآتي:
- أ- **صناديق الاستثمار المفتوحة** : سميت الصناديق المفتوحة بهذا الاسم لكونها تفتح المجال أمام المستثمرين للدخول والخروج لها دون قيود تذكر، وإن حجم الأموال التي تستثمر في هذه الصناديق هي غير محددة، وهذا يدل على إن حجم الصندوق يكبر عند بيع المزيد من وثائق الاستثمار، ويقل باسترداد المستثمرين لكل أو جزء من وثائقهم في الصندوق، ومن ثم تعكس هذه الزيادة أو النقصان بشكل مباشر على قيمة محفظة الأوراق المالية للاسيما بالصندوق (محمد، 2018: 66).
- ب- **صناديق الاستثمار المغلقة** : الصناديق المغلقة هي تلك الصناديق التي تُحدد فيها إدارة الصندوق مقدماً وقبل أن تتعامل مع أي مستثمر عدد الأسهم التي ستصدرها بالضبط، والطريقة الوحيدة التي يمكن عن طريقها شراء هذه الأسهم هي عن طريق السماسرة (Tyson, 2010: 25)، إذ يقوم السماسرة المرخص لهم لدى إدارة الصناديق المغلقة بعرض الأسهم الجديدة للاكتتاب بها للجمهور، وهذه العروض للأسهم الجديدة من الصناديق المغلقة بشكل عام هي نادرة جداً لأنها تستثمر فقط في عوائد الاكتتاب الأولي، ووفقاً لبيان سياسة الاستثمار الموجود في نشرة الإصدار، ولا تعمل الصناديق المغلقة بسياسة الاسترداد مطلقاً (Ahmed, 2005: 11).
- 2- **التصنيف وفقاً للأهداف المقررة**: تنقسم صناديق الاستثمار بحسب الأهداف المقررة كالآتي :

- أ- **صناديق الدخل** : وهي عبارة صناديق تستثمر في المقام الأول بالسندات، وإنها مصممة لاسيما لتزويد المستثمرين بإيرادات ثابتة سواء عن طريق مدفوعات الفائدة أو حتى أرباح الأسهم، اذ تشمل هذه الصناديق جميع الفئات الفرعية للسندات الحكومية أو السندات ذات العائد المرتفعاً او السندات الدولية والهدف الرئيسي لها هو توزيع دخل منتظم

للمستثمرين بشكل دوري على شكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي من صافي الأرباح المتحققة من محافظها الاستثمارية (Ronland & Roach, 2012: 10).

ب- صناديق النمو: وهي صناديق تضم قسم كبير من الاسهم العادية التي يكون لها دخل عالي ويتجه للزيادة من سنة لأخرى، وذلك من اجل تنمية الصناديق، مع العلم هذه الاسهم لها درجة مخاطرة عالية، لذلك يجب على الادارة ان تكون حذرة باختيارها للاسهم من اجل عدم الوقوع في اخطار قد تؤدي الى خسارة الصندوق، فالمستثمرون في هذه الصناديق يريدون تحقيق دخل عالي وسريع، إذ ان الاسهم التي تحقق عوائد عالية تتطوي على مخاطرة عالية ايضا، إذ تهدف الى زيادة راس المال بدلاً تحقيق دخل ثابت، لذلك تركز ادارة هذه الصناديق على الشركات التي يتجاوز نمو ارباحها على المدى الطويل مستوى السوق (المومني، 2013 : 29) .

ج- صناديق الدخل والنمو: تتاسب هذه الصناديق المستثمرين الذين يعتمدون على عائد استثماراتهم من اجل تغطية نفقاتهم المعاشية، وفي الوقت نفسه يرغبون بتحقيق قدر معين من النمو لاستثماراتهم، اذ يطلق على هذا النوع اسم الصناديق المتوازنة بين الدخل والنمو، وعادةً ما تستثمر هذه الصناديق في الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات (النجار، 2009: 145).

د- صناديق ادارة الضريبة: تهدف هذه الصناديق إلى تأجيل دفع الضريبة لدى المستثمرين المشتركين فيها، إذ لا تجرى توزيع للعوائد على المستثمرين عند الاستحقاق، بل يتم عادة استثمار ما يتولد من الأرباح مقابل حصول المستثمرين على وحدات استثمارية إضافية في الصندوق تعادل قيمتها السوقية (معلى، 2015: 144).

هـ- الصناديق ذات الأهداف المزدوجة: تعد هذه الصناديق نوعاً خاصاً من الصناديق ذات النهاية المغلقة، فهي تلبي حاجات شريحتين من المستثمرين، الفئة الأولى هم المستثمرين الذين يهدفون إلى الحصول على دخل من استثماراتهم واستخدامه لتغطية متطلباتهم المعيشية، اما الفئة الثانية فهم المستثمرين الذين يهدفون الى تحقيق نمو على استثماراتهم، اذ يصدر هذا الصندوق عند إنشائه نوعين من الأسهم، هي أسهم الدخل واسهم النمو، وللمستثمر حق الاختيار فيما بينهما لتحقيق أهدافه، وتكون القيمة الإجمالية للأسهم المصدرة من الفئتين بالعادة متساوية (حمودي واسماعيل، 2011: 128).

3- التصنيف وفقاً لمحفظه الأوراق المالية : تنقسم صناديق الاستثمار وفقاً للمحفظة كالاتي :

أ- صناديق الأسهم: يستند اختيار الأسهم على اساس أهداف الصندوق، اذ يستثمر هذا الصندوق اما في الشركات التي تحقق اعلى عوائد عن طريق مديريها الكبار في السن الذين يتمتعون بالخبرة الكبيرة في ادارة محافظهم الاستثمارية، أو في الشركات الاستثمارية المنشأة حديثاً والتي تسعى إلى تحقيق النمو المتسارع، وتتكون هذه الصناديق من اسهم عادية فقط، ولكنها تختلف باختلاف الخصائص والسمات من صندوق لآخر (Najafi, et al, 2013: 191).

ب- صناديق السندات: وهي احد انواع صناديق الاستثمار التي تهدف الى تحقيق الدخل الثابت، وتمتاز هذه الصناديق بكونها غالباً ما تقدم للمستثمرين ثلاثة (أو أكثر) من الخيارات التي تتعامل مع المفاضلة بين العائد والمخاطرة وفق ثلاثة استراتيجيات مهمة، الاولى هي تصميم المحافظ قصيرة الأجل للمستثمرين الذين هم على استعداد للتضحية بالعائد لتقليل المخاطر اي (عائد منخفض vs. مخاطرة منخفضة)، أما الثانية فهي تصميم المحافظ طويلة الأجل التي تعمل على خدمة المستثمرين الذين يرغبون في زيادة العائد إلى أقصى حد وهم على استعداد للتعامل مع التقلبات المرتفعة اي (عائد مرتفعاً vs. مخاطرة منخفضة)، في حين تضمنت الثالثة تصميم المحافظ متوسطة الأجل التي

تسعى إلى إيجاد توازن بين العائد ومخاطرة تقلبات السوق اي (عائد متوسط vs. مخاطرة متوسطة) (Bogle, 2017) :171).

ج- **الصناديق المتوازنة (المختلطة)** : تستثمر الصناديق المتوازنة في السندات والأسهم، وربما مع جزء صغير من أدوات سوق المال القصير الاجل (Selim, 2018: 188).

د- **صناديق سوق النقد**: صندوق سوق المال هو صندوق استثماري يستثمر فقط في أدوات سوق المال القصيرة الاجل أي التي تستحق في أقل من عام واحد، وتكون سائلة جداً، ولا يمكن القول بأنها خالية تماماً من وانما نقول نسبياً، وتعد صناديق أسواق المال عموماً هي الأكثر أماناً واستثماراً من بين صناديق الاستثمار. والهدف من هذه الصناديق هو الحفاظ على الأصل النقدي مع تحقيق عوائد اضافية عليها فهي تشبه الحساب المصرفي، وعند الاستثمار في صندوق سوق المال ينبغي أن يكون المستثمر أكثر انتبهاً لسعر الفائدة كونها تتغير على المدى القصير، فهي تستثمر اموال كبيرة خلال فترة قصيرة اقل من سنة (Faisal, 2014: 23).

4- **أنواع اخرى من صناديق الاستثمار** : تتوافر هناك مجموعة اخرى من صناديق الاستثمار وكالاتي:

أ- **الصناديق المتداولة في البورصة**: هذه الصناديق فريدة من نوعها اذ لا يحتاج المستثمرون فيها إلى الاهتمام بنقص الشفافية في التسعير، لأنه يتم تداولها لدى ادارة البورصات ومن ثم ستعكس الاسعار على محفظة البورصة ما يؤثر على اسعار اسهم المؤسسة (Faerber, 2009: 28).

ب- **صناديق المؤشرات**: يستثمر هذا الصندوق في الأسهم والأوراق المالية الأخرى على اساس مطابقة أداء المؤشرات في سوق معين، ويعد هذا الصندوق احد الطرائق التي تتميز بالسهولة بالنسبة للمستثمرين من ناحية شراءها و الاستثمار بها في محفظة السوق، اذ يشتري الصندوق الاسهم والأوراق المالية المدرجة في مؤشر معين بالسوق على اساس ادائها السابق لتمثيل الأوراق المالية المشتراة (Harford et al, 2018: 383).

ج- **الصناديق النظيفة**: هي تلك الصناديق ذات المسؤولية الاجتماعية التي تتجنب توجيه أموالها للاستثمار في الشركات التي تصنع الكعنيات أو المنتجات المرتبطة بالحروب كالأسلحة أو شركات التبغ أو في الشركات المضطلة ببناء مفاعلات نووية أو الشركات التي ينتج عن عمليات تصنيعها نفايات تضر بالبيئة.

د- **الصناديق الإسلامية**: تُعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها مؤسسات مالية إسلامية لها شخصية معنوية مستقلة تقوم بتجميع المدخرات مقابل تملك صكوك للمكتتبين فيها، ثم توجه هذه المدخرات نحو استثمارات مختلفة وفق أساليب استثمارية شرعية تبنى على اساس عقود التمويل الإسلامية، اذ تدار هذه الصندوق من طرف جهة مختصة تمتلك الخبرة الكافية في مجال الاستثمار وتلتزم بجميع الضوابط الشرعية (شريط، مصدر سابق: 347).

المبحث الثاني

الاختبار العملي لإمكانية إقامة صناديق الاستثمار في العراق

ان القطاع المصرفي العراقي اليوم يعد الدعامة الاساسية لبناء الاقتصاد الوطني وأحد الركائز الرئيسة الداعمة للدولة والذي عن طريقه يتحقق النمو والاستقرار الاقتصادي فهو يشكل الحلقة الترموية الرئيسة للأنشطة الاستثمارية، إذ يتوفر في العراق عدد كبير من المصارف الحكومية والاهلية والاجنبية وهذا يعد مؤشراً جيداً لإمكانية انشاء صناديق الاستثمار التي تؤدي دوراً مهماً في تعزيز نشاط السوق المالي. فضلاً عن وجود عدد كبير من المستثمرين الصغار والمدخرين الذين لديهم الرغبة في استثمار اموالهم في السوق المالي إلا انهم لا يمتلكون الوقت الكافي او الخبرة لاستثمارها في السوق، وعليه ارتأى الباحثين القيام بدراسة استطلاعية من اجل الوقوف على مدى امكانية اقامة صناديق الاستثمار في العراق لما لها من دور مهم في جذب اكبر قدر من المدخرات الصغيرة المتوفرة لدى العديد من المدخرين وتوجيهها نحو

الاستثمار داخل سوق العراق للأوراق المالية، وذلك عن طريق توزيع مجموعة من استمارات الاستبانة على مديري المصارف ومجموعة اخرى على المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية وتحليلها بالاعتماد على بعض الاساليب والأدوات الإحصائية لمتغيرات الدراسة وفقراتها، والمتمثلة بـ (التوزيع التكراري، النسب المئوية، الأهمية النسبية، الأوساط الحسابية للمتغيرات وفقراتها، الانحراف المعياري) وذلك على النحو الآتي :

أولاً : تحليل استمارة الاستبانة الموزعة على مديري المصارف :

تم اختيار عينة عشوائية من مديري المصارف الحكومية والاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية العراقية، إذ تم توزيع (25) استبانة على مديري (25) مصرفاً و تم استردادها جميعاً ، وجرى اخضاعها للتحليل الاحصائي إذ شكلت نسبة (100%) من العدد الكلي للاستمارات الموزعة وأصبحت صالحة للتحليل الاحصائي.

أ- تحليل البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث : يمثل الجدول (1) وصفاً لخصائص العينة وكالاتي:

جدول (1) خصائص عينة مديري المصارف

ت	المتغيرات	الفئة المستهدفة	العدد	النسبة
1	الجنس	ذكر	15	60%
		انثى	10	40%
		المجموع	25	100%
2	الفئة العمرية	سنة 21-30	3	12%
		سنة 31-40	4	16%
		سنة 41-50	8	32%
		سنة 51-60	6	24%
		سنة فأكثر 61	4	16%
		المجموع	25	100%
3	المستوى العلمي	دبلوم	0	0%
		بكالوريوس	15	60%
		دبلوم عالي	3	12%
		ماجستير	4	16%
		دكتوراه	3	12%
المجموع	25	100%		
4	عدد سنوات الخدمة	سنة 1-5	3	12%
		سنة 6-10	10	40%
		سنة 11-15	7	28%
		سنة 21-25	4	16%
		سنة فأكثر 26	1	4%
		المجموع	25	100%

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

عن طريق الجدول (1) يتضح بأن هناك تفاوت بين مديري المصارف من ناحية الجنس، إذ شكل الذكور نسبة 60% من اجمالي العينة في حين ان الاناث شكلت 40%. أما بالنسبة الى متغير الفئة العمرية فقد كان من نصيب الفئة (41-50) سنة بنسبة 32% وهذا يدل على ان اغلب المصارف تعتمد على الطاقات الشبابية في ادارة المصارف. اما بالنسبة الى متغير المستوى العلمي فقد كان من نصيب حملة شهادة البكالوريوس بالدرجة الاولى بنسبة 60% في حين حصل حملة شهادة الماجستير على المركز الثاني بنسبة 16% اما المركز الثالث فكان من نصيب حملة شهادة الدكتوراه والدبلوم العالي بنسبة 12% لذلك يجب تشجيع المديري على اكمال دراساتهم العليا . أما بالنسبة الى متغير عدد سنوات الخدمة فقد احتلت الفئة (6-10) سنة المرتبة الاولى اما فئة (11-15) سنة فقد جاءت المرتبة الثانية ومنها نلاحظ ان

اغلب مديري المصارف يمتلكون خبرات متوسطة نظراً لعدد سنوات الخدمة في المصرف ،وهذا يستدعي ضرورة الاهتمام بالخبرات للاستفادة منها .

ب- تحليل استجابات عينة مديري المصارف عن مقومات انشاء صناديق الاستثمار :

عن طريق هذا المحور سيتم عرض البيانات التي اظهرتها نتائج الاستبانة وتحليلها وفق الاسلوب الخماسي الذي اعطى (5) درجات تمثل حقل الاجابة (أتفق بشدة) و (4) درجات الى الحقل (اتفق) و (3) درجة الى الحقل (محايد) و (2) درجة الى الحقل (لا أتفق) و درجة واحدة الى الحقل (لا أتفق بشدة). وبعدها يتم عمل جداول التوزيع التكراري للمتغيرات المعتمدة في البحث للحصول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية بهدف التعرف على مدى انسجام استجابات العينة المبحوثة ،ثم يتم استخراج الأهمية النسبية للوسط الحسابي التي تبين مدى الاتفاق مع السؤال. إذ تم الاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) درجة كمييار لقياس الدرجة المتعلقة باستجابات علماء ان الوسط الحسابي الفرضي يمثل المتوسط بين أعلى درجة في المقياس وأوطأ درجة اي $3 = 2/(1+5)$ ،ويعد اجراء عملية التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة يتم التوصل الى الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية.

جدول (2) التوزيعات التكرارية والنسب المنوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحاور الاستبانة الموزعة على مديري المصارف

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	1		2		3		4		5		تسلسل الاسئلة
			لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		أتفق		اتفق بشدة		
			%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
المحور الاول : التشريعات والقوانين													
%77.60	1.092	3.88	0%	0	12%	3	28%	7	20%	5	40%	10	X1
%84.80	0.970	4.24	0%	0	8%	2	12%	3	28%	7	52%	13	X2
%83.20	1.028	4.16	0%	0	12%	3	8%	2	32%	8	48%	12	X3
% 81.87	1.030	4.09	%0		%11		%16		%27		%47		المؤشر الكلي
المحور الثاني : الموارد المالية													
%73.60	1.108	3.68	%0	0	%20	5	%20	5	%32	8	%28	7	X4
%66.40	1.145	3.32	%0	0	%32	8	%24	6	%24	6	%20	5	X5
%71.20	1.083	3.56	%0	0	%16	7	%40	10	%16	4	%28	7	X6
%70.40	1.112	3.52	%0		%23		%28		%24		%25		المؤشر الكلي
المحور الثالث : تكنولوجيا المعلومات													
%82.40	0.927	4.12	%0	0	%8	2	%12	3	%40	10	%40	10	X7
%68.00	1.041	3.4	%0	0	%20	5	%40	10	%20	5	%20	5	X8
%69.60	1.046	3.48	%0	0	%20	5	%32	8	%28	7	%20	5	X9
%73.33	1.005	3.67	%0		%16		%28		%29		%27		المؤشر الكلي
المحور الرابع : الخبرات الفنية													
%64.00	1.080	3.2	%8	2	%16	4	%32	8	%36	9	%8	2	X10
%75.20	1.363	3.76	%8	2	%16	4	%8	2	%28	7	%40	10	X11
%72.00	1.041	3.6	%0	0	%20	5	%20	5	%40	10	%20	5	X12
%70.40	1.161	3.52	5%		17%		20%		%35		%23		المؤشر الكلي
المحور الخامس : المهارات الادارية													
%71.20	0.961	3.56	%0	0	%12	3	%40	10	%28	7	%20	5	X13
%73.60	1.108	3.68	%0	0	%20	5	%20	5	%32	8	%28	7	X14
%68.00	1.041	3.4	%0	0	%20	5	%40	10	%20	5	%20	5	X15
%70.93	1.036	3.55	%0		%17		%33		%27		%23		المؤشر الكلي
المحور السادس : الموارد البشرية													
%76.00	1.000	3.8	%0	0	%12	3	%24	6	%36	9	%28	7	X16
%75.20	1.012	3.76	%0	0	%12	3	%28	7	%32	8	%28	7	X17

X18	8	9	6	2	0	0	0	3.92	0.954	78.40%
المؤشر الكلي	8	9	6	2	0	0	0	3.83	0.989	76.53%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

المحور الاول : التشريعات والقوانين

نلاحظ من الجدول (2) بان هناك اتفاقاً بنسبة (81.87 %) لدى المديرى على ان التشريعات والقوانين تسمح بإنشاء صناديق الاستثمار لدى المؤسسات المالية وتؤثر على المستثمرين ،بوسط حسابى (4.09) وبانحراف معيارى بلغ (1.030) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتى :

(1) يتفق (77.6%) من المديرى على ان هناك قوانين وتشريعات تجيز انشاء صناديق الاستثمار فى السوق المالى العراقى ،بوسط حسابى بلغ (3.88) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعيارى الذى بلغ (1.092) يدل على تشتتتاً عالى للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابى له .

(2) يتفق (84.8%) من المديرى على وجود قوانين وتشريعات تسمح للمصرف بإدارة محافظ الاوراق المالية للمستثمرين بالنيابة عنهم ،بوسط حسابى بلغ (4.24) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معيارى بلغ (0.970).

(3) يرى (83.2%) من المديرى بأن التغيير فى سعر الفائدة لدى البنك المركزى سيؤثر بشكل مباشر على اقبال المستثمرين والمدخرين للصناديق الاستثمارية من اجل الاستثمار فى السوق المالى ،بوسط حسابى بلغ (4.16) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعيارى الذى بلغ (1.028) يدل على تشتتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابى له .

المحور الثانى : الموارد المالية

نلاحظ من الجدول (2) بان هناك اتفاقاً بنسبة (68%) لدى المديرى على ان الموارد المالية عن المصارف كافية لإنشاء صناديق الاستثمار ،بوسط حسابى (3.40) وبانحراف معيارى بلغ (1.098) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتى :

(1) يرى (73.6%) من المديرى بان هناك رؤوس اموال متوافرة عن المصرف وكافية لإنشاء صناديق الاستثمار ،بوسط حسابى بلغ (3.68) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعيارى الذى بلغ (1.108) يدل على ان هناك تشتتتاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابى له.

(2) يتفق (66.4%) من المديرى على انهم يمتلكون المرونة الكافية فى التمويل لإنشاء صناديق الاستثمار ،بوسط حسابى بلغ (3.32) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معيارى بلغ (1.145) والذى يدل على ان هناك تشتتتاً عالى للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابى له .

(3) يرى (70.4%) من المديرى بأن المصارف تمتلك احتياطات نقدية كافية لمواجهة اى طارئ قد يحدث لصناديق الاستثمار ،بوسط حسابى بلغ (3.52) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعيارى بلغ (1.112) يدل على ان هناك تشتتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابى له .

المحور الثالث : تكنولوجيا المعلومات

نلاحظ من الجدول (2) بان هناك اتفاقاً بنسبة (73.33%) لدى المديرى على ان تكنولوجيا المعلومات تشجع على انشاء صناديق الاستثمار في العراق ،بوسط حسابي (3.67) وبانحراف معياري بلغ (1.005) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

(1) يرى (82.4%) من المديرى بان جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة في العراق تساعد على إنشاء صناديق الاستثمار في العراق ،بوسط حسابي بلغ (4.12) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة وبانحراف معياري بلغ (0.927) .

(2) يتفق (68%) من المديرى على ان المصارف عينة الدراسة تمتلك وسائل اعلان وترويج كافية للتعريف بأهمية صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (3.4) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (1.041) والذي يدل على ان هناك مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

(3) يرى (69.6%) من المديرى بأن المصارف تمتلك قاعدة معلومات جيدة عن المستثمرين ،بوسط حسابي بلغ (3.48) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعياري بلغ (1.046) ما يدل على ان هناك تشتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

المحور الرابع : الخبرات الفنية

نلاحظ من الجدول (2) بان هناك اتفاقاً بنسبة (70.4%) لدى المديرى على انهم يمتلكون الخبرات الفنية من اجل ادارة الصناديق ،بوسط حسابي (3.52) وبانحراف معياري بلغ (1.161) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

(1) يتفق (64%) من المديرى بأنهم يمتلكون الخبرات الفنية لإدارة صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (3.2) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،إلا ان الانحراف المعياري الذي بلغ (1.080) يدل على ان هناك تشتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

(2) يرى (75.20%) من المديرى على انهم يمتلكون الخبرات العالية في ادارة محافظ الاوراق المالية ،بوسط حسابي بلغ (3.76) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (1.361) والذي يدل على ان هناك تشتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

(3) نجد (72%) من المصارف لديهم مدققين خارجيين مستقلين ذو خبرة عالية ما ينعكس ايجاباً على تحسين اداء صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (3.6) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعياري بلغ (1.041) ما يدل على ان هناك تشتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

المحور الخامس :المهارات الادارية

نلاحظ من الجدول (2) بان هناك اتفاقاً بنسبة (70.93%) لدى المديرى على انهم يمتلكون المهارات الادارية من اجل ادارة الصناديق ،بوسط حسابي (3.55) وبانحراف معياري بلغ (1.036) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

1) يتفق (71.20%) من العينة انه بإمكان المصرف السيطرة على ادارة الصندوق ومنع اعطاء اي ميزة لأحد المستثمرين التابعين الى ادارة الصندوق ،بوسط حسابي بلغ (3.56) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة وبانحراف معياري بلغ (0.961) .

2) يرى (73.60%) من المديرين بأنه عن المصرف ادارة متخصصة ومحترفة قادرة على جذب صغار المدخرين والمستثمرين ،بوسط حسابي بلغ (3.68) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (1.108) والذي يدل على ان هناك تشنتا مرتفعا للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

3) يرى (68%) من المديرين ان هناك امكانية عن المصرف بجعل ادارة الصندوق مستقلة عن الجهة المنشئة له ،بوسط حسابي بلغ (3.4) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعياري بلغ (1.041) ما يدل على ان هناك تشنتا مرتفعا للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

المحور السادس : الموارد البشرية

نلاحظ من الجدول (2) بان هناك اتفاقاً بنسبة (76.53%) لدى المديرين على انهم يمتلكون الموارد البشرية لإدارة الصناديق ،بوسط حسابي (3.83) وبانحراف معياري بلغ (0.989) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

1) يتفق (76%) من المديرين على ان المصرف يمتلك افراداً متخصصين في القانون لإبداء المشورة القانونية عند الحاجة ،بوسط حسابي بلغ (3.8) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة وبانحراف معياري بلغ (1) .

2) يرى (75.20%) من المديرين بأن عن المصرف محاسبين اكفاء لإعداد الحسابات اللاسيما بصناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (3.76) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (1.012) والذي يدل على ان هناك تشنتا مرتفعا للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

3) يرى (76.53%) من المديرين بأن هناك امكانية عن المصرف بإعداد دورات تدريبية لموظفي صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (3.92) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري (0.989) .

ثانياً : تحليل استمارة الاستبانة الموزعة على المستثمرين :

تم اختيار عينة عشوائية من المستثمرين داخل سوق الاوراق المالية العراقي إذ تم توزيع (25) استبانة و جرى اخضاعها للتحليل الاحصائي إذ شكلت نسبة (100%) من العدد الكلي للاستمارات الموزعة وأصبحت صالحة لغايات التحليل الاحصائي.

أ- تحليل البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث : يمثل الجدول (3) وصفاً لخصائص عينة المستثمرين في سوق الاوراق المالية وكالاتي :

الجدول (3) وصف خصائص عينة المستثمرين في سوق الاوراق المالية

ت	المتغيرات	الفئة المستهدفة	العدد	النسبة
1	الجنس	ذكر	20	80%
		انثى	5	20%
		المجموع	25	100%
2	الفئة العمرية	20 سنة فأقل	0	0%
		21-30 سنة	3	12%
		31-40 سنة	15	60%
		41-50 سنة	5	20%

% 8	2	60-51 سنة	المستوى العلمي	3
%0	0	60 سنة فأكثر		
% 100	25	المجموع		
% 12	3	ثانوية فأقل		
% 20	5	دبلوم		
%48	12	بكالوريوس		
% 16	4	دبلوم عالي		
% 4	1	ماجستير		
%0	0	دكتوراه		
% 100	25	المجموع		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

عن طريق الجدول (3) يتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المستثمرين في سوق الاوراق المالية من ناحية الجنس، إذ شكل الذكور نسبة 80% من اجمالي العينة في حين ان الاناث شكلت 20% ومنه نرى بأنه من الضرورة اعطاء فرص متساوية للجنسين للاستثمار في السوق. أما بالنسبة الى متغير الفئة العمرية فقد كان من نصيب الفئة (31-40) سنة بنسبة 60% وهذا يدل على ان اغلب المستثمرين في السوق هم من فئة الشباب. اما بالنسبة الى متغير المستوى العلمي فقد كان من نصيب حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 48% من العينة المبحوثة.

ب- تحليل استجابات عينة المستثمرين عن التعامل مع صناديق الاستثمار :

جدول (3) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة لمحاو

الاستبانة الموزعة على المستثمرين

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	1		2		3		4		5		تسلسل الاسئلة
			لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		أتفق		اتفق بشدة		
			%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
المحور الاول: المعرفة والحاجة الى صناديق الاستثمار													
48.00%	1.041	2.4	16%	4	48%	12	20%	5	12%	3	4%	1	X1
77.60%	1.013	3.88	0%	0	12%	3	20%	5	36%	9	32%	8	X2
77.60%	0.971	3.88	0%	0	8%	2	28%	7	32%	8	32%	8	X3
76.80%	1.068	3.84	0%	0	12%	3	28%	7	24%	6	36%	9	X4
70.00%	1.023	3.50	5%		23%		23%		27%		23%		المؤشر الكلي
المحور الثاني: الموارد المالية													
50.40%	1.358	2.52	28%	7	28%	7	20%	5	12%	3	12%	3	X5
80.80%	0.978	4.04	0%	0	8%	2	20%	5	32%	8	40%	10	X6
80.00%	0.866	4	0%	0	4%	1	24%	6	40%	10	32%	8	X7
70.40%	1.067	3.52	9%		13%		21%		28%		28%		المؤشر الكلي
المحور الثالث: المركز المالي للمستثمرين													
%79.20	0.935	3.96	%0	0	%8	2	%20	5	%40	10	%32	8	X8
%80.80	0.790	4.04	%0	0	%0	0	%28	7	%40	10	%32	8	X9
%80.00	1.000	4	%0	0	%8	2	%24	6	%28	7	%40	10	X10
%80.00	0.908	4.00	%0		%5		%24		%36		%35		المؤشر الكلي
المحور الرابع: درجة المخاطرة للمستثمرين													
%80.80	0.978	4.04	%0	0	%8	2	%20	5	%32	8	%40	10	X11
%79.20	1.020	3.96	%0	0	%8	2	%28	7	%24	6	%40	10	X12

%76.00	0.957	3.8	%0	0	%12	3	%20	5	%44	11	%24	6	X13
%66.40	0.945	3.32	%0	0	%20	5	%40	10	%28	7	%12	3	X14
%75.60	0.975	3.78	%0		%9		%23		%33		%35		المؤشر الكلي
المحور الخامس : تكنولوجيا المعلومات													
%76.00	1.118	3.8	%4	1	%8	2	%24	6	%32	8	%32	8	X15
%76.00	1.000	3.8	%0	0	%12	3	%24	6	%36	9	%28	7	X16
%83.20	0.800	4.16	%0	0	%4	1	%12	3	%48	12	%36	9	X17
%80.80	0.841	4.04	%0	0	%4	1	%20	5	%44	11	%32	8	X18
%79.00	0.940	3.95	%1		%8		%20		%39		%32		المؤشر الكلي

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

المحور الاول: المعرفة والحاجة الى صناديق الاستثمار

نلاحظ من الجدول (3) بان هناك اتفاقاا بنسبة (70%) لدى المستثمرين على انهم بحاجة الى انشاء صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي (3.50) وبانحراف معياري بلغ (1.023) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

- (1) يتفق (48%) من المستثمرين على انه يتوفر لديهم المعرفة والادراك بألية عمل صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (2.4) وهو اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري بلغ (1.041) ما يعني انه من الضرورة تعريف المستثمرين بصناديق الاستثمار عن طريق الاعلانات او الندوات وغيرها من الوسائل الاخرى .
- (2) يرى (77.6%) من المستثمرين بحاجة الى صناديق الاستثمار لإدارة الاستثمار بالنيابة عنهم ،بوسط حسابي بلغ (3.88) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (1.013) والذي يدل على ان هناك تشنتا مرتفعا للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .
- (3) يرى (76.6%) من المستثمرين بأنه في حالة تم انشاء صناديق الاستثمار سيكون للمستثمرين حافزاً للدخول الى السوق المالي عبر صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (3.88) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعياري بلغ (0.971).
- (4) يرى (76.80%) من المستثمرين بأنهم يمتلكون الثقة العالية بالتعاملات والاستثمارات داخل السوق المالي ،بوسط حسابي بلغ (3.84) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (1.068) والذي يدل على ان هناك تشنتا مرتفعا للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

المحور الثاني : الموارد المالية

نلاحظ من الجدول (3) بان هناك اتفاقاا بنسبة (70.4%) لدى المستثمرين بأنهم سوف يستقاون من المهارات والخبرات التي تمتلكها صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي (3.52) وبانحراف معياري بلغ (1.067) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

- (1) يتفق (50.4%) من المستثمرين بإمكانهم تكوين محفظة استثمارية متنوعة بشكل جيد في السوق المالي ،بوسط حسابي بلغ (2.52) وهو اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وبانحراف معياري بلغ (1.358) ما يدل على صناديق الاستثمار ستساعد المستثمرين على تكوين المحافظ الاستثمارية .
- (2) يرى (80.80%) من المستثمرين بأن قلة الخبرة لديهم تعتبر أحد الاسباب الرئيسة لعدم الدخول الى سوق الاوراق المالية ،بوسط حسابي بلغ (4.04) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (0.978) .

- 3) يرى (80%) من المستثمرين بأنهم يحتاجون غالباً الى مستشار مالي من أجل الاستثمار بالأوراق المالية في السوق ،بوسط حسابي بلغ (4) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعياري بلغ (0.971).
- 4) يرى (76.80%) من المستثمرين بأنهم يمتلكون الثقة العالية بالتعاملات والاستثمارات داخل السوق المالي ،بوسط حسابي بلغ (3.84) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (0.866) .

المحور الثالث : المركز المالي للمستثمرين

نلاحظ من الجدول (3) بان هناك اتفاقاً بنسبة (80%) لدى المستثمرين على ان لديهم استعداد عالي للاستثمار داخل الصناديق والاستفادة منها لتعزيز ارباحهم المالية ،بوسط حسابي (4) وبانحراف معياري بلغ (0.908) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

- 1) يتفق (79.20%) من المستثمرين بأن لديهم فوائض مالية مناسبة للمشاركة بها في صناديق الاستثمار ،بوسط حسابي بلغ (3.96) ما يدل على وضوح السؤال لديهم وبانحراف معياري بلغ (0.935) .
- 2) يرى (80.80%) من المستثمرين بأنه في حال تم انشاء صناديق الاستثمار ستساعدهم باتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لتحسين مركزهم المالي ،بوسط حسابي بلغ (4.04) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (0.790) .
- 3) يرى (80%) من المستثمرين بان لصناديق الاستثمار دوراً بارزاً في جذب المدخرات من المستثمرين الى الاسواق المالية ،بوسط حسابي بلغ (4) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعياري بلغ (0.908).

المحور الرابع : درجة المخاطرة للمستثمرين

نلاحظ من الجدول (3) بان هناك اتفاقاً بنسبة (75.6%) لدى المستثمرين، بوسط حسابي (3.78) وبانحراف معياري بلغ (0.975) ،وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

- 1) يتفق (80.8%) من المستثمرين ان الخوف من المجازفة والتعرض الى الخسارة يعن دون دخول صغار المستثمرين الى السوق المالي ،بوسط حسابي بلغ (4.04) ما يدل على وضوح السؤال وبانحراف معياري بلغ (0.978) .
- 2) يرى (79.20%) من المستثمرين بأن صناديق الاستثمار قد تساعدهم في الحفاظ على الاموال وتميتها بأقل خسارة ،بوسط حسابي بلغ (3.8) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (1.020) والذي يدل على ان هناك تشتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .
- 3) يرى (76%) من المستثمرين بأنهم يتحملون عمولات عالية نتيجة التعامل مع الوسطاء الماليون ما يخفض نسبة الارباح المتحققة ،بوسط حسابي بلغ (3.8) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ، إلا ان الانحراف المعياري بلغ (0.957).
- 4) يرى (66.40%) من المستثمرين يتحملون خسائر كبيرة احياناً بسبب ادارة استثماراتهم بنفسهم ،بوسط حسابي بلغ (3.32) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة ،وبانحراف معياري بلغ (0.945) والذي يدل على ان هناك تشتتاً مرتفعاً للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له .

المحور الخامس : تكنولوجيا المعلومات

نلاحظ من الجدول (3) ان هناك اتفاقا بنسبة (79%) لدى المستثمرين بأن لتكنولوجيا المعلومات اهمية كبيرة لنجاح صناديق الاستثمار، بوسط حسابي (3.95) وبتباخراف معياري بلغ (0.940)، وعند ارجاع هذه المؤشرات الى عناصرها الاساسية نجد ما يأتي :

(1) يتفق (76%) من المستثمرين بأن جودة تكنولوجيا المعلومات المتاحة في العراق تساعد على التعامل مع صناديق الاستثمار، بوسط حسابي بلغ (3.8) ما يدل على وضوح السؤال وبتباخراف معياري بلغ (1.118) ما يدل على ان هناك تشبها مرتفعا للإجابات إلا انه يتم الاعتماد على الوسط الحسابي له.

(2) يرى (76%) من المستثمرين بأن هناك وسائل اعلام متنوعة تسهم في زيادة الوعي الاستثماري للمستثمر، بوسط حسابي بلغ (3.8) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة، وبتباخراف معياري بلغ (1) .

(3) يرى (83.20%) من المستثمرين بإمكانهم مواكبة التطورات في التكنولوجيا والتعامل معها لمتابعة استثماراتهم في السوق المالي، بوسط حسابي بلغ (4.16) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة، إلا ان التباخراف المعياري بلغ (0.800).

(4) يرى (80.80%) بأنه يتصف الهيكل الحالي بسهولة الاتصالات بين المستثمرين والمؤسسة عند الحاجة، بوسط حسابي بلغ (4.04) ما يدل على وضوح السؤال عن افراد العينة، وبتباخراف معياري بلغ (0.841) .

وبعد تحليل نتائج محاور كلا الاستبانتين الموزعة على عينة المصارف وعينة المستثمرين في سوق الاوراق المالية يمكن تلخيص النتائج كما بالجدول (4) لبيان مدى امكانية انشائها في العراق.

جدول (4) ملخص نتائج تحليل كلا الاستبانتين الموزعة على المصارف والمستثمرين

شدة الاجابة	التباخراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	المحاور
محاور استبانة المصارف			
81.87 %	1.030	4.09	المحور الاول : القوانين والتشريعات
70.40%	1.112	3.52	المحور الثاني : الموارد المالية
73.33 %	1.005	3.67	المحور الثالث : تكنولوجيا المعلومات
70.40%	1.161	3.52	المحور الرابع : الخبرات الفنية
70.93 %	1.036	3.55	المحور الخامس : المهارات الادارية
76.53 %	0.989	3.83	المحور السادس : الموارد البشرية
محاور استبانة المستثمرين			
70.00 %	1.023	3.50	المحور الاول : المعرفة والحاجة الى صناديق الاستثمار
70.40 %	1.067	3.52	المحور الثاني : المهارات والخبرات للمستثمرين
80.00 %	0.908	4.00	المحور الثالث : المركز المالي للمستثمرين
75.60 %	0.975	3.78	المحور الرابع : درجة المخاطرة للمستثمرين
79.00 %	0.940	3.95	المحور الخامس : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجداول 2 و 3

عن طريق الجدول (4) نلاحظ بأن مقومات انشاء صناديق الاستثمار متوفرة بشكل جيد داخل السوق المالي العراقي، وذلك لان الوسط الحسابي الموزون لجميع المحاور لاستبانة المصارف قد تجاوز الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) ، فضلاً عن ان شدة الاجابة كانت جيدة ما يدل على توفر المتطلبات الاساسية لإنشاء الصناديق الاستثمارية داخل السوق المالي ، وكذلك نلاحظ أن الوسط الحسابي الموزون لجميع المحاور لاستبانة المستثمرين قد تجاوز الوسط الحسابي الفرضي

البالغ (3) ما يدل على رغبة المستثمرين والمدخرين الصغار بالمشاركة في صناديق الاستثمار والدخول الى السوق المالي، فضلاً عن ان شدة الاجابة لهم كانت متوسط وجيدة .

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

- 1- تتوافر المتطلبات الاساسية اللازمة عن المصارف من قوانين وموارد مالية وتكنولوجيا المعلومات وخبرات فنية ما يدل على امكانية اقامة صناديق الاستثمار في العراق.
- 2- هناك رغبة عن المستثمرين العراقيين في التعامل مع صناديق الاستثمار بسبب حاجتهم الماسة لها، والاستعانة بها في القرارات الاستثمارية.
- 3- تعد صناديق الاستثمار وعاء استثمارياً لتجميع مدخرات الافراد واستثمارها في الاوراق المالية فهي بذلك تخاطب قاعدة عريضة من المستثمرين الذين ليس لديهم الخبرة او الوقت الكافي لإدارة الاستثمار بأنفسهم، إذ لا تعد محدودية الموارد السبب الوحيد للتوقف على الاستثمار في سوق الاوراق المالية وانما قد تتوافر الموارد وتتعلم الخبرة اللازمة لإدارتها .
- 4- تسهم صناديق الاستثمار في جذب المستثمرين والمدخرين الذين تتقصم الخبرة للتعامل بالأوراق المالية ما يساعد في جذب المدخرات وتعبئتها في الأسواق المالية ما يسهم في تعزيز كفاءة سوق الاوراق المالية.

ثانيا : التوصيات

- 1- على ادارة سوق العراق للأوراق المالية الاسراع بإصدار التعليمات اللاسيما بإنشاء صناديق الاستثمار لما لها من دور مهم في تعزيز الوعي الادخاري عن صغار المدخرين والمستثمرين فضلاً عن كونها تعزز نشاط سوق العراق للأوراق المالية لتحقيق السيولة .
- 2- عند انشاء صناديق الاستثمار لدى المصارف يجب العمل على تنويع مجالات الاستثمار في الصناديق بمختلف القطاعات لتحقيق افضل العوائد الى المستثمرين بأقل مخاطرة .
- 3- التركيز على وسائل الترويج المتنوعة لدى الجهات المالية ذات العلاقة لنشر ثقافة التعامل بصناديق الاستثمار من اجل جذب اكبر قدر من مدخرات المستثمرين الى السوق .
- 4- ضرورة قيام هيئة سوق العراق للأوراق
- 5- المالية بعمل دورات تدريبية للعاملين في صناديق وتأهيلهم لزيادة كفاءتهم بما يعزز قدراتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية مع الاخذ بنظر الاعتبار التحصيل الدراسي للمتقدمين الجدد لشغل المناصب الادارية فيها .
- 6- على الجهات المالية ذات العلاقة العمل على تشجيع الجمهور وتحفيزهم للتعامل مع السوق المالي العراقي عن طريق صناديق الاستثمار لتحويلهم الى مستثمرين فاعلين في النشاط الاقتصادي .

قائمة المصادر العربية

- 1- البديوي، احمد فتحي : أسواق رأس المال، بورصات الأوراق المالية وصناديق الاستثمار - دراسة تحليلية، ط 1، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007 .
- 2- الدودان، نبأ ابراهيم فرحان : النظام القانوني لوثائق الاستثمار، ط 1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018 .
- 3- المومني، غازي فلاح : إدارة المحافظ الاستثمارية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 4- النجار، اخلاص باقر : دور صناديق الاستثمار في تفعيل الاستثمار الاسلامي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد 25، المجلد السابع، 2009.
- 5- حمودي، فاد صالح، اسماعيل، محمد رمضان : إدارة المؤسسات والاسواق المالية ، ط1، دار علاء الدين للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2011.
- 6- سلمى، فرحات : دور صناديق الاستثمار في تنشيط سوق الأوراق المالية - دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.
- 7- صلاح الدين، شريط : اصول صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية، ط 1، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018.
- 8- محمد، الشديفات، علي، الاستثمار في البورصة أسهم- سندات- أوراق مالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 9- محمد، عبد الله شاهين محمد : اسواق المال بين الازياح والخسائر - العوائد والمخاطر، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018 .
- 10- معلى، سلمان عبد الله : التمويل والمؤسسات التمويلية : مفهوم واهداف وسياسات، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

قائمة المصادر الاجنبية

- 11- Ahmed ,Parvez& Anderson , Seth C. , " Mutual Funds : Fifty Years of Research Findings " , 9th ed. , Springer Science Media. Inc ,United States of America , 2005.
- 12- Bogle , John C. , " The Only Way to Guarantee Your Fair Share of Stock Market Returns " , 10th ed. , John Wiley & Sons, Inc. , simultaneously , Canada , 2017.
- 13- Faerber ,Esme , " All About Bonds, Bond Mutual Funds, and Bond ETFs " , 3th ed. The McGraw- Hill Companies , New York , USA , 2009.
- 14- Faisal .T , " The Role Of Mutual Fund In Indian Financial Market" , International Journal of World Research , Vol.11, ssue 11, 2014.
- 15- Harford ,Jarrad&Berk , Jonathan &DeMarzo , Peter , " Fundamentals of Corporate Finance " , 4th ed. , Pearson Education Limited , New York , USA. 2018.
- 16- Lekovic,Miljan&Gnjatovic ,Dragana ; " Contribution of the Investment Funds Industry to Development Performances of the Republic of Serbia" ,Economic Alternatives ,Bulgaria ,Issue 2 ,2018.
- 17- Najafi , Zaffer&Asgari ,Bandari& Mohammad , Heshmatollah , "Identification of Mutual Funds Investing in Tehran Stock Exchange" , Macrothink Institute Online Journals of Management Research , Vol. 5, No. 3 , 2013.
- 18- Parrino , Robert & Kidwell , David S. & Bates , Thomas W. , Fundamentals of Corporate Finance , 2th , John Wiley & Sons, Inc , United States of America , 2012

- 19- Rehan , Raja & Naz , Saba & Umer , Imran & Ahmed , Omais , "Awareness and Perception of Investors Towards Mutual Funds Industry" , RADS journal of social sciences & business management , Pakistan , Vol.5 , No 1 , 2018.
- 20- Ronland , Brad K .& Roach , Rob , " Smart from the Start : Money " , 1st ed. , Smart from the start Books LLC. , USA, 2012.
- 21- Saunders, Anthony & Cornett , Marcia M. , Financial Markets and Institutions , 5th ed. , McGraw-Hill Irwin , United States, 2012 .
- 22- Selim , S. Hacısalihzade , " Control Engineering and Finance" , 1st ed. , Springer International Publishing , Cham, Switzerland , 2018.
- 23- Tyson , Eric , Mutual Funds For Dummies, 6th ed. , Wiley Publishing, Inc, United States of America , 2010.

ملحق (1)

استمارة استبانة لاسيما بمديري المصارف

1 (البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث

الجنس	ذكر <input type="checkbox"/>	أنثى <input type="checkbox"/>
الفئة العمرية	30-21 سنة <input type="checkbox"/>	60-51 سنة <input type="checkbox"/>
	40-31 سنة <input type="checkbox"/>	61 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
	50-41 سنة <input type="checkbox"/>	
المستوى العلمي	دبلوم <input type="checkbox"/>	بكالوريوس <input type="checkbox"/>
	ماجستير <input type="checkbox"/>	دكتوراه أو ما يعادلها <input type="checkbox"/>
مدة الخدمة الوظيفية	5 - 1 <input type="checkbox"/>	20 - 16 <input type="checkbox"/>
	10 - 6 <input type="checkbox"/>	25 - 21 <input type="checkbox"/>
	15 - 11 <input type="checkbox"/>	26 فأكثر <input type="checkbox"/>

2) مقومات انشاء صناديق الاستثمار

يرجى وضع علامة (√) أمام العبارة التي تراها مناسبة من وجهة نظرك :

ت	العبارة	اتفق بشده	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشده
المحور الاول : التشريعات والقوانين						
1	توجد قوانين وتشريعات تحفيز إنشاء صناديق الاستثمار في السوق المالي العراقي .					
2	توجد قوانين وتشريعات تسمح للمصرف بإدارة محافظ الأوراق المالية للمستثمرين بالنيابة عنهم.					
3	يؤثر تغيير سعر الفائدة لدى البنك المركزي على إقبال المستثمرين والمدخرين للصناديق الاستثمارية					
المحور الثاني : الموارد المالية						
4	هناك رؤوس اموال متوفرة عن المصرف وكافية لإنشاء صناديق الاستثمار.					
5	يمتلك المصرف المرونة الكافية في التمويل لإنشاء صناديق الاستثمار .					

6	يمتلك المصرف احتياطات نقدية كافية لمواجهة اي طارئ قد يحدث لصناديق الاستثمار.
المحور الثالث : تكنولوجيا المعلومات	
7	جودة تكنولوجيا الاتصالات المتاحة في العراق تساعد على إنشاء صناديق الاستثمار .
8	يمتلك المصرف وسائل إعلان وترويج كافية للتعريف بأهمية صناديق الاستثمار .
9	يمتلك المصرف قاعدة معلومات جيدة عن المستثمرين .
المحور الرابع : الخبرات الفنية	
10	يمتلك المصرف الخبرات الفنية لإدارة صناديق الاستثمار.
11	يمتلك المصرف خبرات عالية في إدارة محافظ الأوراق المالية .
12	يوجد عن المصرف مدققين خارجيين مستقلين ذو خبرة عالية ما قد ينعكس ايجاباً على تحسين اداء صناديق الاستثمار.
المحور الخامس : المهارات الادارية	
13	بإمكان المصرف السيطرة على ادارة الصندوق ومنع اعطاء أي ميزة لأحد المستثمرين التابعين الى ادارة الصندوق.
14	عن المصرف ادارة متخصصة ومحترفة قادرة على جذب صغار المدخرين والمستثمرين .
15	هناك امكانية عن المصرف بجعل إدارة الصندوق مستقلة عن الجهة المنشئة له .
المحور السادس : الموارد البشرية	
16	يمتلك المصرف افراد متخصصين في القانون لإبداء المشورة القانونية عند الحاجة .
17	عن المصرف محاسبين اكفاء لإعداد الحسابات اللاسيما بصناديق الاستثمار .
18	هناك امكانية عن المصرف بإعداد دورات تدريبية لموظفي صناديق الاستثمار .

ملحق (2)

استمارة استبانة لاسيما بالمستثمرين

1) البيانات الشخصية لإفراد عينة البحث :
يرجى وضع علامة (√) في المربع المناسب لكل فقرة.

<input type="checkbox"/>	أنثى	<input type="checkbox"/>	ذكر	الجنس
<input type="checkbox"/>	50-41	<input type="checkbox"/>	20 فأقل	الفئة العمرية
<input type="checkbox"/>	60-51	<input type="checkbox"/>	30-21	
<input type="checkbox"/>	60 فأكثر	<input type="checkbox"/>	40-31	
<input type="checkbox"/>	دبلوم عالي	<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	المستوى العلمي
<input type="checkbox"/>	دكتوراه أو ما يعادلها	<input type="checkbox"/>	ماجستير	

2) التعامل مع صناديق الاستثمار

يرجى وضع علامة (√) أمام العبارة التي تراها مناسبة من وجهة نظرك :

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
المحور الاول : المعرفة والحاجة الى صناديق استثمار						
1	يتوفر عن المستثمر المعرفة او الادراك بألية عمل صناديق الاستثمار .					
2	يحتاج المستثمر الى صناديق استثمار لإدارة الاستثمار بالنيابة عنه .					
3	في حالة تم انشاء صناديق الاستثمار سيكون للمستثمر حافزاً للدخول الى السوق المالي.					
4	يمتلك المستثمر الثقة العالية بالتعاملات والاستثمارات داخل السوق المالي.					
المحور الثاني : المهارات والخبرات للمستثمرين						
5	بإمكان المستثمر منفرداً تكوين محفظة استثمارية متنوعة بشكل جيد في السوق المالي .					
6	قلة الخبرة عن المستثمر تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لعدم الدخول الى سوق الاوراق المالية.					
7	يحتاج المستثمر غالباً الى مستشار مالي من اجل الاستثمار بالأوراق المالية في السوق المالي .					
المحور الثالث : المركز المالي للمستثمرين						
8	يتوفر عن المستثمر فوائض مالية مناسبة للمشاركة بها في صناديق الاستثمار .					
9	تسهم صناديق الاستثمار في مساعدة المستثمر باتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لتحسين مركزه المالي.					
10	لصناديق الاستثمار دوراً بارزاً في جذب المدخرات من المستثمرين الى الاسواق المالية .					
المحور الرابع : درجة المخاطرة للمستثمرين						
11	ان الخوف من المجازفة والتعرض الى الخسارة يعن دون دخول المستثمر الى السوق المالي .					
12	صناديق الاستثمار تساعد المستثمر في الحفاظ على الأموال وتميئتها بأقل مخاطرة .					
13	يتحمل المستثمر عمولات عالية نتيجة التعامل مع الوسطاء الماليين ما يخفض نسبة الارباح المتحققة.					
14	يتحمل المستثمر خسائر كبيرة احياناً بسبب ادارة استثماراته بنفسه.					
المحور الخامس : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات						
15	جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة في العراق تساعد على التعامل مع صناديق الاستثمار .					
16	هناك وسائل إعلام متنوعة تسهم في زيادة الوعي الاستثماري للمستثمر .					
17	بإمكان المستثمر مواكبة التطورات في التكنولوجيا والتعامل معها لمتابعة استثماراتهم في السوق المالي .					
18	يتصف الهيكل الحالي بسهولة الاتصالات بين المستثمر والمؤسسة عند الحاجة لذلك					